

Distr.: General
23 February 2022
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

البند 150 من جدول الأعمال

الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم
المتحدة لحفظ السلام

الميزانية المقترحة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية في إطار حساب الدعم لعمليات حفظ السلام للفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023

تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

موجز

يتضمن هذا التقرير تعليقات اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة ومشورتها وتوصياتها بشأن الميزانية المقترحة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية في إطار حساب الدعم لعمليات حفظ السلام للفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023. وما زالت ملاحظات اللجنة واستنتاجاتها وتوصياتها بشأن ميزانية حساب الدعم للمكتب تسترشد بالمخاطر الحالية والناشئة التي تواجهها المنظمة.



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولاً - مقدمة

1 - تقدم اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة في هذا التقرير تعليقاتها ومشورتها وتوصياتها إلى الجمعية العامة، عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، بشأن ميزانية مكتب خدمات الرقابة الداخلية (المكتب) في إطار حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023. ويُقدّم التقرير وفقاً للفقرتين 2 (ج) و (د) من اختصاصات اللجنة (قرار الجمعية العامة 275/61، المرفق).

2 - واللجنة مسؤولة عن فحص خطة عمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية، آخذة في الحسبان خطط عمل هيئات الرقابة الأخرى، وإسداء المشورة إلى الجمعية العامة في هذا الشأن؛ واستعراض الميزانية المقترحة للمكتب، مع مراعاة خطة عمله؛ وتقديم توصيات إلى الجمعية عن طريق اللجنة الاستشارية. وقد استعرضت اللجنة عملية تخطيط عمل المكتب والميزانية المقترحة له في إطار حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023، في دورتها السادسة والخمسين والسابعة والخمسين المعقودتين في الفترة من 7 إلى 10 كانون الأول/ديسمبر 2021 وفي الفترة من 16 إلى 18 شباط/فبراير 2022.

3 - وتعرب اللجنة عن تقديرها لجهود مكتب تخطيط البرامج والمالية والميزانية ومكتب خدمات الرقابة الداخلية في تزويد اللجنة بالوثائق ذات الصلة كي تنتظر في الميزانية المقترحة. وقد وافى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أيضاً اللجنة بمعلومات تكميلية رداً على أسئلة شتى وجهتها اللجنة.

ثانياً - معلومات أساسية

4 - ترد في الجدول أدناه الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف المقترحة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية للفترة 2023/2022 مقارنة بالفترة 2022/2021.

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الوظائف الثابتة والوظائف المؤقتة				الموارد المالية				
الفرق				الفرق				
الميزانية المعتمدة للفترة 2022/2021 مقابل				الميزانية المعتمدة للفترة 2022/2021 مقابل				
النسبة المئوية	المقترح	المعتمد	مجموع	النسبة المئوية	المقترح	المعتمد	مجموع	
2023/2022	2023/2022	2022/2021	الميزانية	2023/2022	2023/2022	2022/2021	الميزانية	
—	—	76	76	8,3	52,9	1 375,50	17 965,60	16 590,10
—	—	11	11	10,0	7,4	227,60	2 506,90	2 279,30
—	—	61	61	3,8	37,6	465,30	12 785,70	12 320,40
—	—	4	4	1,0	2,1	7,30	718,00	710,70
—	—	152	152	6,5	100	2 075,70	33 976,20	31 900,50

شعبة المراجعة الداخلية للحسابات

شعبة التفتيش والتقييم

شعبة التحقيقات

المكتب التنفيذي

المجموع

ملاحظة: أرقام الميزانية قُدِّمها مكتب تخطيط البرامج والمالية والميزانية التابع لشعبة الشؤون المالية للعمليات الميدانية.

5 - وعلى النحو المبين في الجدول أعلاه، تُقدَّر الميزانية المقترحة للمكتب في إطار حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023 بمبلغ إجمالي قدره 33 976 200 دولار، ويُمثِّل ذلك زيادة بمبلغ إجمالي قدره 2 075 700 دولار، أي بنسبة 6,5 في المائة عن الميزانية المعتمدة للسنة السابقة، التي بلغ مقدارها الإجمالي 31 900 500 دولار. وأبلغت اللجنة، عند الاستفسار، بأن الزيادة تعزى أساساً إلى زيادة تكاليف الوظائف المرتبطة بالتسويات القياسية للمعايير المحددة للمرتبات، فضلاً عن خفض معدلات الشواغر المطبقة على الوظائف فيما يتعلق بالتحويل المقترح لوظائف المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة.

6 - وتسلم اللجنة بأنه من الأنسب أن يكون النظر في مقترحات ميزانية المكتب، فيما يتعلق بالمستوى المحدد لرتب وظائف المكتب وطلبات الموارد غير المتصلة بالوظائف، ضمن اختصاص اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. ولذلك ستركز اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة في استعراضها وتعليقاتها ومشورتها على نطاق اختصاصاتها فيما يتصل بتخطيط عمل المكتب وعملية وضع ميزانيته. وستقوم اللجنة، وفقاً لاختصاصاتها، بتقديم هذا التقرير إلى الجمعية العامة عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وستتخذ الترتيبات اللازمة للتفاعل مع اللجنة الاستشارية لمناقشة محتويات التقرير.

ثالثاً - تعليقات اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

ألف - شعبة المراجعة الداخلية للحسابات

7 - قدّمت اللجنة، في تقاريرها السابقة، عدداً من التوصيات المتعلقة بعمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية بوجه عام، وبتخطيط عمل شعبة المراجعة الداخلية للحسابات وعملية وضع الميزانية بوجه خاص. وتلاحظ اللجنة أن المكتب يواصل بذل جهد لتنفيذ معظم هذه التوصيات. وتلاحظ اللجنة أيضاً أن الشعبة تواصل استخدام تقييم المخاطر المتبقية كأساسٍ لخطة عملها. ورغم انخفاض حصة الشعبة من الميزانية العامة للمكتب، وذلك أساساً نتيجة انخفاض عدد بعثات حفظ السلام والزيادات في ميزانيات الشعب الأخرى، من 55 في المائة في السنة المالية 2020/2019 (انظر [A/73/768](#)، الجدول 1) إلى 52,9 في المائة، لا تزال الشعبة أكبر شعبة من بين الشعب الثلاث من حيث الحجم والحصة من ميزانية المكتب في إطار حساب الدعم.

تنفيذ خطة العمل

8 - أبلغت اللجنة أن عدد المهام التي أنجزت بحلول الموعد المستهدف أو كان من المتوقع إنجازها قد بلغ 58 مهمة من مجموع 65 مهمة كانت الشعبة قد خططت لتنفيذها خلال السنة المالية 2022/2021. ويمثِّل هذا الرقم معدل إنجاز قدره 89 في المائة، وهو ما يمثل تحسناً مقارنة بمعدل 80 في المائة للسنة المالية 2020/2019. ومع ذلك، لاحظت اللجنة أنه وفقاً لما يرد في مؤشرات الأداء الأساسية للمكتب، فإن معدل التنفيذ المستهدف لخطة عمل الشعبة هو 100 في المائة من جميع المهام. وأبلغت اللجنة، عند الاستفسار، بأن النقص في الأداء يعزى إلى استمرار أثر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على الوقت المستغرق لإنجاز المهام. ولاحظ المكتب أن المهام المتبقية سترحل الآن وستتجز في إطار ميزانية حساب الدعم المقبلة للفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023.

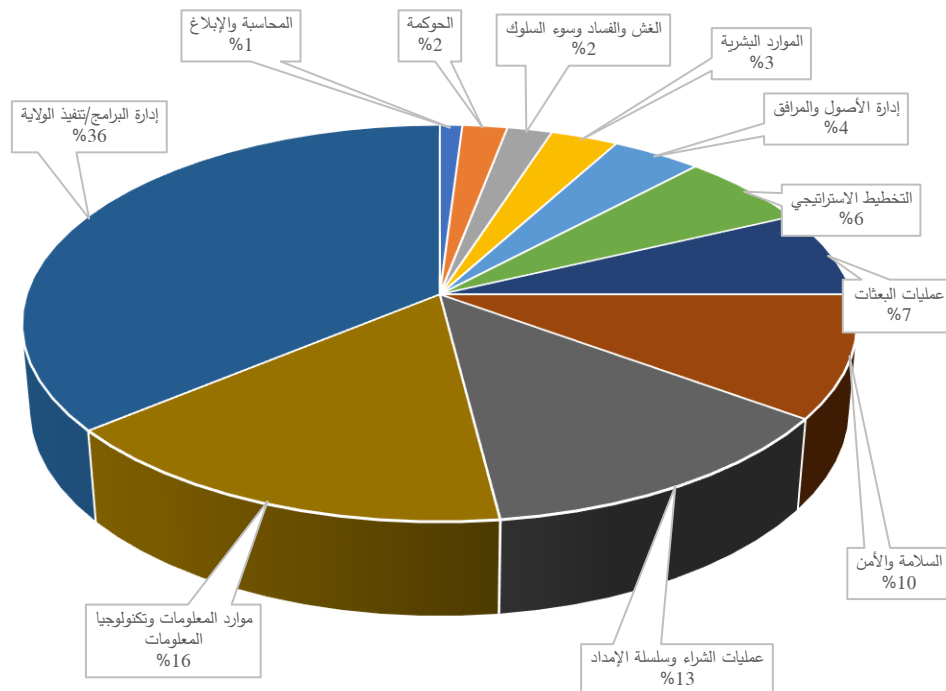
9 - وفي حين تلاحظ اللجنة أثر جائحة كوفيد-19 على عمليات المكتب، فإنها تدعو إلى أن يرصد عن كثب التقدم الذي أحرزته أفرقة المراجعة التابعة له لتيسير تنفيذ خطط عملها وفقا لمؤشرات الأداء الأساسية المقررة. وستواصل اللجنة متابعة هذه المسألة في الدورات المقبلة.

خطة العمل القائمة على تقييم المخاطر

10 - أوصت اللجنة، في الفقرة 26 من تقريرها عن ميزانية مكتب خدمات الرقابة الداخلية في إطار حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من 1 تموز/يوليه 2010 إلى 30 حزيران/يونيه 2011 (A/64/652)، بأن تقوم شعبة المراجعة الداخلية للحسابات باعتماد خطط عمل أقوى للمراجعة تستند إلى تقييم المخاطر المتبقية. وأبلغت اللجنة بأن خطة العمل للفترة 2022/2023 تستند إلى الفئات المحددة على أنها عالية المخاطر الواردة في سجل المخاطر بالأمانة العامة في إطار الإدارة المركزية للمخاطر والتي تتناول ما يلي: المخاطر الاستراتيجية والمالية والمخاطر المتعلقة بالحوكمة والغش والفساد والمخاطر الإدارية والتشغيلية. وأبلغت اللجنة كذلك بأن محور التركيز الرئيسي سيظل إدارة البرامج وتنفيذ الولايات، وأن الموارد المتصلة بالمعلومات وتكنولوجيا المعلومات، إلى جانب إدارة المشتريات وسلسلة الإمداد، سوف تظهر بدرجة كبيرة في عمل الشعبة، على عكس ما حدث في السنة السابقة، (انظر الشكل الأول).

الشكل الأول

توزع المهام حسب مجال المخاطر



11 - وتلاحظ اللجنة أن مخاطر الغش والفساد، التي تشكل جزءا مهما من خطة عمل شعبة التحقيق لعام 2022، لا تسهم إلا في 2 في المائة من خطة عمل شعبة المراجعة الداخلية للحسابات. ولاحظت اللجنة أيضا أن شعبة التحقيقات أنفقت في عام 2021 ما نسبته 36 في المائة من مواردها على التحقيق

في الحالات المتعلقة بالغش والفساد (انظر الشكل الثالث). وأبلغ المكتب للجنة، عند الاستفسار، بأن مخاطر الغش والفساد تشمل مختلف الفئات، بما في ذلك المشتريات وإدارة حصص الإعاشة وضوابط نظام أوموجا.

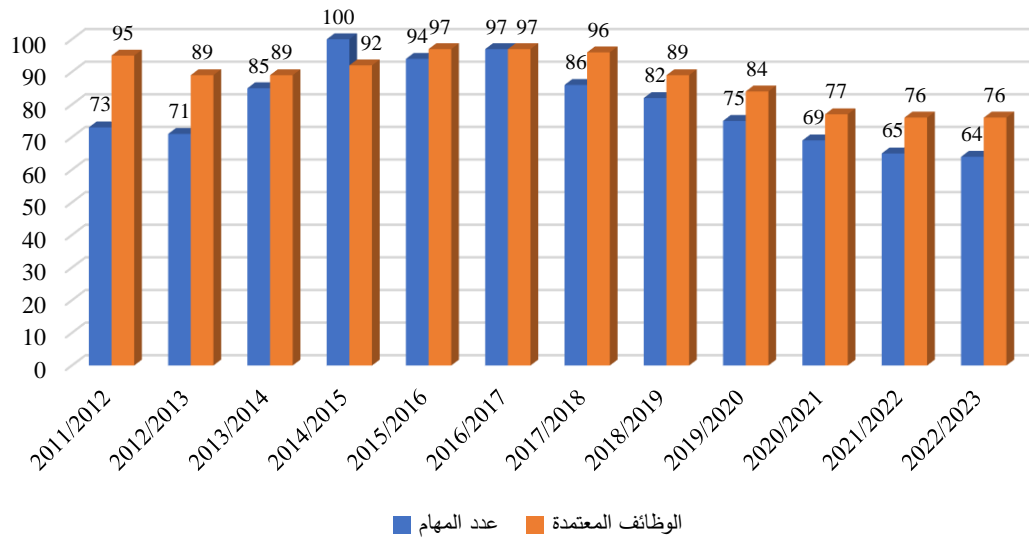
12 - وتثني اللجنة على المكتب لمراعاته سجل المخاطر في إطار الإدارة المركزية للمخاطر عند وضع خطة عمله. ونظرا للطابع البالغ الأهمية لمخاطر الغش والفساد، توصي اللجنة بأن يبذل المكتب جهدا متضافرا لضمان إيلاء الأولوية للتغطية الكافية لتلك المخاطر، وأن ينعكس عمله المزمع بشأن مخاطر الغش والفساد بشكل أوضح في خطط عمله المقبلة.

تحليل الاتجاهات المتعلقة بالمهام/الموارد

13 - على النحو المبين في الشكل الثاني، أشار مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أن شعبة المراجعة الداخلية للحسابات تعترم الاضطلاع بـ 64 مهمة من مهام المراجعة المتصلة بعمليات حفظ السلام في السنة المالية 2023/2022، مقارنة بـ 65 مهمة اضطلع بها خلال السنة المالية 2022/2021، وهو ما يمثل اتجاهاً تنازلياً مستمراً - وإن كان طفيفاً - في عدد المهام من رقم أعلى بلغ 100 مهمة في السنة المالية 2015/2014. ومن ناحية أخرى، من المتوقع أن يظل عدد الوظائف على حاله للسنة المالية 2021/2020 عند 76 وظيفة، بعد أن بلغ 97 وظيفة في السنة المالية 2017/2016.

الشكل الثاني

اتجاهات الموارد فيما يتصل بالمهام/الوظائف



14 - فيما يتعلق بالسنة المالية 2023/2022، أبلغت اللجنة بأن إنجاز 64 مهمة يستند إلى افتراض شغل جميع الوظائف المأذون بها. ومع ذلك، وعلى افتراض أن الشعبة تحتفظ بمعدل شواغر قدره 10 في المائة وفقاً لتوجيهات الميزانية، فمن المتوقع أن يبلغ عدد المهام المنجزة 58 مهمة. وترد في المرفق الأول قائمة بالمواضيع الإرشادية المقترحة للمراجعة. وستواصل اللجنة رصد هذه الاتجاهات في التقارير والميزانيات المقبلة.

الفجوة في القدرات ومقترح الميزانية للفترة 2023/2022

15 - أبلغ المكتب للجنة بأن عدد الأيام المتاحة مقارنة بعدد الأيام اللازمة لتغطية المخاطر العالية كل ثلاث سنوات، والمخاطر المتوسطة كل خمس سنوات، تُظهر فجوة في القدرات تبلغ 60 يوما. وأشار المكتب إلى أنه من الممكن التعامل مع الفجوة الحالية في حدود موارده المتاحة، ولذلك لا يطلب المكتب موارد إضافية.

16 - وتلاحظ اللجنة الجهود التي بذلتها شعبة المراجعة الداخلية للحسابات في إدارة مواردها للتصدي للمخاطر المحدقة بالمنظمة. وفي ضوء ما ذكر أعلاه، تؤيد اللجنة الاحتياجات من الموارد المطلوبة للشعبة على النحو المقترح في الجدول المتعلق بالموارد المالية.

باء - شعبة التفتيش والتقييم

تنفيذ خطة العمل

17 - أوصت اللجنة، في الفقرة 24 من تقريرها عن الميزانية المقترحة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية في إطار حساب الدعم لعمليات حفظ السلام للفترة من 1 تموز/يوليه 2013 إلى 30 حزيران/يونيه 2014 (A/67/772)، بأن تقوم شعبة التفتيش والتقييم، في جملة أمور ومن أجل إثبات أهميتها المتواصلة لصانعي القرار، بإصدار تقاريرها بصيغتها النهائية في الموعد المحدد. وأبلغت اللجنة خلال المداولات بأن الشعبة قد أنجزت بالفعل، خلال السنة المالية 2022/2021، ورغم عدم وجود ملاك كامل من الموظفين، ثلاثا من المهام الأربع المقررة. وقد صيغ التقرير الرابع ومن المتوقع أن يصدر في نيسان/أبريل 2022. وشملت المهام الثلاث التي أنجزت تقييمات ما يلي: (أ) مساهمة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في مجال بسط سلطة الدولة وسيادة القانون؛ (ب) الدعم المقدم من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في مجال سيادة القانون والمؤسسات الأمنية؛ (ج) التقييم المواضيعي للشؤون السياسية في عمليات حفظ السلام. ويتصل التقرير الرابع، المقرر إنجازه في نيسان/أبريل 2022، بتقييم مواضيعي لقضايا المرأة والسلام والأمن في مجال حفظ السلام. وأبلغت اللجنة أيضا بأن الشعبة قد نقحت افتراضاتها المتعلقة بالتخطيط بحيث زيد وقت إنجاز المهام من 9 أشهر إلى 12 شهرا، وهو ما يعتقد أنه إطار زمني أكثر واقعية لاستكمال التقييمات التي تركز على النتائج.

18 - وتسلم اللجنة بجهود شعبة التفتيش والتقييم في إنجاز خطة عملها. وتعتقد اللجنة أيضا أن افتراضات التخطيط المنقحة ستؤدي إلى استدامة الأداء في إنجاز خطة عمل الشعبة دون المساس بالجودة، وهي تعتزم مواصلة رصد اتجاهات تنفيذ خطة العمل.

19 - وفي إطار البند القائم المدرج في جدول أعمالها، تلقت اللجنة أيضا معلومات مستكملة عن معدلات الشواغر في مكتب خدمات الرقابة الداخلية. ولاحظت أن معدل الشواغر في قسم حفظ السلام في الشعبة بلغ 27,2 في المائة في كانون الأول/ديسمبر 2021 - وهو معدل يقل قليلا عن المعدل البالغ 30 في المائة المسجل في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. ورغم إبلاغ اللجنة عن الجهود المبذولة في مجال التوظيف التي من شأنها أن تمكن الشعبة من تعيين عدد من المقيمين الجدد، لاحظ المكتب أيضا أن معدل تناوب الأفراد بدأ في الازدياد مع تحسن الحالة فيما يتعلق بالجائحة وأن الناس يسعون إلى الحصول على فرص جديدة لأسباب شخصية ومهنية.

20 - ونظرا لصغر حجم شعبة التفتيش والتقييم، تؤثر الشواغر تأثيرا كبيرا في قدرتها على تنفيذ خطة عملها. ولذلك ترى اللجنة أنه من الضروري أن ترصد الشعبة معدل الشواغر عن كُتب وأن تتخذ إجراءات سريعة لملء أي شواغر إضافية تحدث على مدار السنة.

التخطيط القائم على تقييم المخاطر

21 - على نحو ما جرى في الميزانيات السابقة، أبلغ مكتب خدمات الرقابة الداخلية للجنة بأن خطة عمل الشعبة لا تزال تستند إلى مراعاة المخاطر، بهدف ضمان التغطية الدورية للمجالات عالية المخاطر بما يتمشى مع الأولويات الاستراتيجية للمنظمة. وبناء عليه، لاحظ المكتب أن العوامل التالية قد روعيت عند تحديد المواضيع لوضع خطة العمل التقييم القائمة على مراعاة المخاطر: موجز المخاطر، والأهمية الاستراتيجية، وأجال التنفيذ، وقابلية التقييم (بما في ذلك التغطية السابقة، والمنطق البرنامجي، وتوافر البيانات، والفائدة). وأشار المكتب أيضا إلى أنه حدد المستويات الثلاثة التالية من المخاطر التي تتعرض لها عمليات السلام، وذلك استنادا إلى حجم وتعقيد تلك العمليات وما يرتبط بها من ولاية. ويشمل المستوى الأول بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. ويشمل المستوى الثاني قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. ويشمل المستوى الثالث بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص.

22 - ولاحظ المكتب كذلك أنه يهدف إلى ضمان تغطية أكثر تواترا للبعثات من المستوى 1 المعرضة لدرجة أعلى من المخاطر، فضلا عن تغطية جميع عمليات السلام على مدى دورة التقييم المقررة التي تستغرق ثماني سنوات. وسيتم أيضا بحلول نهاية السنة المالية 2023/2022 تغطية ستة مواضيع شاملة تنطوي على مخاطر أكبر أو تكتسي أهمية استراتيجية - وهي الشؤون السياسية؛ والمرأة والسلام والأمن؛ والشباب والسلام والأمن؛ والأمن المناخي والمخاطر المناخية؛ والأطفال والنزاع المسلح؛ وإما العنف الجنسي المرتبط بالنزاع أو منع التطرف العنيف.

23 - وأبلغت اللجنة كذلك بأنه بعد تطبيق المنهجية للفترة 2022/2021، أشارت الشعبة إلى أن خطة العمل المؤقتة للفترة 2023/2022 تشمل ما يلي: (أ) التقييمات الخمسة المقرر إنجازها في الفترة 2023/2022؛ (ب) خمسة تقييمات جديدة ستبدأ في الفترة 2023/2022 وتُنجز في الفترة 2024/2023. وترد في المرفق الثاني قائمة بالمواضيع.

24 - وتقر اللجنة بالجهود التي تبذلها الشعبة لبيان الطريقة التي تسترشد بها بالمخاطر التي تواجهها المنظمة عند إعداد خطط عملها، وستستمر في متابعة التقدم المحرز في هذا الصدد. وتدعو اللجنة أيضا المكتب إلى مواصلة بذل الجهود لمواءمة عمله مع أولويات إطار الإدارة المركزية للمخاطر في المنظمة.

تحليل الفجوة في القدرات والميزانية المقترحة

25 - أبلغت اللجنة بأن تحليل الفجوة في القدرات في الشعبة يتمحور حول الافتراضات والنُهُج التالية: (أ) التركيز الجديد على العناصر الفنية للبعثات، الذي أسفر عن انخفاض عدد الوحدات القابلة للتقييم (34)؛

(ب) سيلزم إجراء تقييمات لـ 4,25 برامج فرعية كل عام؛ (ج) شغل الوظائف بنسبة 100 في المائة (أي شغل جميع وظائف مقيمي حفظ السلام التسع).

26 - وبناء على الافتراضات المذكورة أعلاه، أشار المكتب إلى أنه ستكون هناك حاجة إلى 10,6 موظفين لتقييم عمليات حفظ السلام على مدى دورة مدتها ثماني سنوات، فيما لا يتوافر سوى تسعة موظفين، مما يؤدي إلى وجود فجوة في القدرات قدرها 1,6 موظف.

27 - وقامت اللجنة بالمتابعة مع المكتب للاستفسار بشأن الكيفية التي تعتم بها الشعبة التعامل مع الفجوة المحددة في القدرات. وردا على ذلك، أشار المكتب إلى أنه، بناء على نصيحة المراقب المالي، سيرصد عن كثب موارده الإجمالية وسيستخدم الأموال المتاحة لسدّ الفجوة في الموارد حسب الحاجة على المدى القصير.

28 - وتشجع اللجنة المكتب على النظر في إعادة تخصيص الموارد حسب الاقتضاء لسد هذه الفجوة. وفي ضوء ما ذكر أعلاه، تؤيد اللجنة الاحتياجات من الموارد المطلوبة على النحو المقترح في الجدول المتعلق بالموارد المالية.

جيم - شعبة التحقيقات

29 - عند استعراض ميزانية حساب الدعم لشعبة التحقيقات، أشارت اللجنة إلى مبادرة الأمين العام للإصلاح، التي دعا في إطارها، في جملة أمور، إلى تعزيز المساءلة. وركزت اللجنة أيضا على معدلات الشواغر والوقت الذي تستغرقه الشعبة لإنجاز مختلف التحقيقات.

تنفيذ خطة العمل

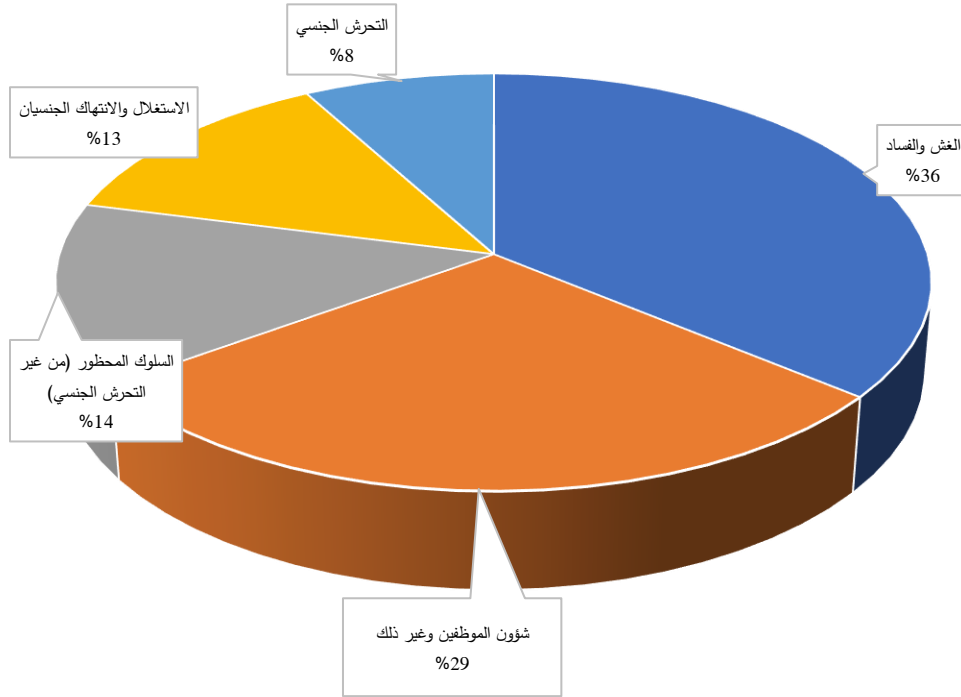
30 - أبلغت اللجنة بأن تنفيذ خطة عمل الشعبة قد نُظر فيه في ضوء الاتجاهات في حجم الحالات وقدمها والوقت اللازم لإنجازها. ولاحظت الشعبة أن إجمالي عدد الحالات قد ارتفع ارتفاعا طفيفا من 1 253 حالة في عام 2020 إلى 1 317 في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، وأن حجم الحالات قد بدأ في الانخفاض بسبب ارتفاع عدد إغلاق التحقيقات. ووفقا للمكتب، انخفض عدد الحالات من حوالي 320 حالة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 إلى 279 حالة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021.

31 - وارتفع متوسط وقت الإنجاز من حوالي 10,5 أشهر في عام 2020 إلى 12,9 شهرا في عام 2021 - مما عكس الاتجاه التنازلي المستمر منذ خمس سنوات بعد أن بدأ في عام 2015. وطلبت اللجنة إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن يبين سبب الزيادة في متوسط أوقات الإنجاز. ورد المكتب بأن شعبة التحقيقات لاحظت اتجاها تنازليا في وقت الإنجاز بين عامي 2015 و 2020 بسبب تجدد التأكيد على أهمية إجراء التحقيقات في حينه، وعلى وجه التحديد بسبب زيادة الرقابة الإدارية وانخفاض معدل الشواغر. وذكر المكتب أن بداية الجائحة في عام 2020 قد جلبت عددا من التحديات، من قبيل القيود التي فُرضت على السفر، مما أثر على تأمين الأدلة؛ وإغلاق المكاتب وزيادة اللجوء إلى العمل من المنزل، مما أدى إلى استخدام الأدوات الافتراضية لإكمال خطوات التحقيق، مثل مقابلات الشهود والمعنيين؛ وتجميد التوظيف، مما أدى إلى زيادة معدل الشواغر. وعلاوة على ذلك، ووفقا للمكتب، زاد عدد الحالات المعروضة على الشعبة زيادة كبيرة بين عامي 2017 و 2020. ومع ذلك، أشار المكتب إلى أن الزيادة في الجداول الزمنية للتحقيق سيتم بحثها خلال عام 2022.

32 - وزّدت اللجنة بتوزيع لعدد الحالات التي تنتظر فيها شعبة التحقيقات للسنة المالية 2022/2021. ووفقا للمكتب، ورغم أن الغش والفساد وشؤون الموظفين ومسائل أخرى مثّلت غالبية عدد الحالات المفتوحة، ظلّ عدد حالات الاستغلال والاعتداء الجنسيين والسلوك المحظور كبيرا (انظر الشكل الثالث).

الشكل الثالث

توزّع عدد الحالات الحالي في شعبة التحقيقات، حسب النوع



33 - وتوافق اللجنة على أن تخفيض متوسط الوقت المستغرق لإنجاز التحقيقات ينبغي أن يكون من أولويات شعبة التحقيقات خلال العام المقبل. وستواصل اللجنة رصد حجم الحالات ومتوسط الوقت اللازم لإنجاز الأعمال المتعلقة بها في الدورات اللاحقة.

34 - وفيما يتعلق بمعدلات الشواغر، أبلغت اللجنة بأن معدل الشواغر في قسم حفظ السلام التابع للشعبة قد ارتفع من مستوى منخفض قدره 6,6 في المائة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 (A/75/783، الفقرة 38) إلى 24,6 في المائة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021.

35 - ونظرا لارتفاع معدل تناوب الموظفين في شعبة التحقيقات، تعتقد اللجنة أن الإدارة النشطة للشواغر في الشعبة ينبغي أن تظل عملية مستمرة ذات أولوية عليا. وستواصل اللجنة رصد معدل الشواغر في الدورات اللاحقة.

تحليل الفجوة في القدرات والميزانية المقترحة

36 - لدى تحديد الفجوة في قدرات شعبة التحقيقات للفترة 2023/2022، أشار مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أنه واصل النظر فيما يلي: (أ) تحليل مستويات حجم الحالات عموما وفي مجالات متخصصة مختارة تضم محققين متقانبين (مثل التحقيقات في حالات التحرش الجنسي)؛ (ب) تحديد حجم الحالات

المتوقع في المستقبل (استنادا إلى المستويات السابقة والتغيرات المتوقعة في المخاطر المؤسسية)؛ (ج) التوفيق بين حجم الحالات المتوقع وقدرات المحققين الحالية (جميع المحققين، وكذلك بالنسبة لمجالات مختارة من المجالات المتخصصة)، مع مراعاة معدلات الشواغر وغيرها من القيود. وفيما يتعلق بالتحقيقات في حالات التحرش الجنسي، أشار المكتب إلى أن التوقعات استندت إلى بيانات من عامي 2019 و 2020. وإضافة إلى ذلك، أشار المكتب إلى أن الشعبة تتوقع عودة عدد حالات التحرش الجنسي إلى مستويات ما قبل الجائحة مع انخفاض العمل عن بعد خلال عام 2022. وبالنسبة لجميع التحقيقات، استندت التوقعات إلى الأداء الفعلي بحلول نهاية عام 2021؛ واستندت توقعات الحد الأقصى لعدد الحالات المفتوحة إلى عدد الحالات الفعلي في نهاية كانون الثاني/يناير 2022.

37 - وفي هذا الصدد، أبلغت اللجنة بأن الفجوة في قدرات شعبة التحقيقات ستحسب على أساس قدرة الشعبة الحالية مقابل القدرات المطلوبة للتعامل مع حجم الحالات المتوقع في حدود الأهداف الحالية المتعلقة بحسن التوقيت. وأشار المكتب إلى أنه، بوجه عام، ومع مراعاة معدل الشواغر، لا توجد فجوة كبيرة في مستوى ملاك الموظفين الحالي البالغ 68 محققا، حيث يضطلع كل محقق بخمسة تحقيقات مفتوحة وينجز ستة تحقيقات في السنة. ولذلك، تعتقد الشعبة أن عبء العمل المتوقع للفترة 2023/2022 سيكون قابلا للإدارة في حدود الموارد المتاحة.

38 - وعلى إثر استعراض خطة عمل شعبة التحقيقات، وبعد تلقي الإيضاحات اللاحقة التي قدمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، تؤيد اللجنة مستوى الموارد المطلوبة بحسب ما قدمه المكتب.

رابعاً - الخلاصة

39 - يتشرف أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة بتقديم هذا التقرير الذي يتضمن تعليقاتهم وتوصياتهم لكي تنتظر فيها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية والجمعية العامة.

(توقيع) جانيت سانت لورنت

رئيسة اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

(توقيع) آغوس جوكو برامونو

عضو اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

(توقيع) دوروثي برادلي

عضو اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

(توقيع) أنطون كوسيانينكو

عضو اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

(توقيع) عمران فانكر

عضو اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

المرفق الأول

قائمة أولية بعمليات المراجعة المقترحة لأنشطة حفظ السلام لتقوم بها شعبة المراجعة الداخلية للحسابات للسنة المالية 2022/2023*

مكتب مراجعة الحسابات الإقليمي في الشرق الأوسط

- 1 - مراجعة التخطيط الاستراتيجي والمساءلة في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك
- 2 - مراجعة التخطيط الاستراتيجي والمساءلة في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص
- 3 - مراجعة أنشطة الشؤون المدنية في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان
- 4 - مراجعة حالة التأهب لضمان الأمن السيبراني في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان
- 5 - مراجعة أنشطة الشؤون السياسية في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان
- 6 - مراجعة عمليات السلامة والأمن في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان
- 7 - مراجعة استحقاقات الموظفين في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان
- 8 - مراجعة حسابات مكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان
- 9 - مراجعة حسابات هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة/مكتب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية

بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى

- 1 - مراجعة سلامة الطيران
- 2 - مراجعة حالة التأهب لضمان الأمن السيبراني
- 3 - مراجعة برنامج حماية الطفل
- 4 - مراجعة عمليات الشراء
- 5 - مراجعة أنشطة الدعم الانتخابي
- 6 - مراجعة حماية المدنيين
- 7 - مراجعة إدارة الأسطول

بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي

- 1 - مراجعة سلامة الطيران في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي
- 2 - مراجعة إصلاح قطاع الأمن
- 3 - مراجعة حالة التأهب لضمان الأمن السيبراني

* القائمة إرشادية وقابلة للتغيير نتيجة عوامل مختلفة.

- 4 - مراجعة أنشطة الدعم الانتخابي
- 5 - مراجعة أنشطة مركز العمليات المشتركة
- 6 - مراجعة إدارة المشاريع الإنشائية
- 7 - مراجعة إدارة حصص الإعاشة

بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

- 1 - مراجعة برنامج دعم دوائر السجون
- 2 - مراجعة برنامج الشؤون المدنية
- 3 - مراجعة الدعم المقدم إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية
- 4 - مراجعة الدعم المقدم إلى الشرطة الوطنية الكونغولية
- 5 - مراجعة سلامة الطيران
- 6 - مراجعة حماية المدنيين
- 7 - مراجعة إدارة المخازن المركزية
- 8 - مراجعة إغلاق المكاتب الإقليمية والتصرف في أصولها

المقر

- 1 - مراجعة عمليات شراء الأصول الجوية في الأمم المتحدة
- 2 - مراجعة فعالية الإجراء الطبي
- 3 - مراجعة تنفيذ إدارة التغيير في الهيكل التنظيمي الجديد لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام
- 4 - مراجعة العمليات المتعلقة بسياسات وتوجيهات إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام، وتقديم الدعم لتعميم التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في برنامجي عملهما
- 5 - مراجعة حسابات مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن وبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة
- 6 - مراجعة حسابات فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان
- 7 - مراجعة إدارة موظفي الحماية للصيقة من قبل إدارة شؤون السلامة والأمن (بمساعدة وحدات مراجعة الحسابات الميدانية ذات الصلة)

مكتب مراجع الحسابات المقيم، عنتيبي، أوغندا

- 1 - مراجعة صرف منح التعليم في مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي
- 2 - مراجعة المشاريع الهندسية في قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي

- 3 - مراجعة الخدمات المالية التي يقدمها مركز الخدمات الإقليمي
- 4 - مراجعة أنشطة الإلحاق بالعمل وإنهاء الخدمة في مركز الخدمات الإقليمي
- 5 - مراجعة عمليات الشراء وإدارة العقود في قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأببي

بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان

- 1 - مراجعة نظام مراقبة الدخول وتبادل البطاقات
- 2 - مراجعة إدارة العقود
- 3 - مراجعة أنشطة الاستدامة البيئية
- 4 - مراجعة عمليات المكاتب الميدانية تنفيذًا لولاية البعثة
- 5 - مراجعة العمليات الجوية
- 6 - مراجعة أنشطة الشراء المحلية
- 7 - مراجعة العمليات العسكرية
- 8 - مراجعة برنامج الشؤون السياسية
- 9 - مراجعة برنامج الحماية والانتقال وإعادة الإدماج
- 10 - مراجعة برنامج بناء القدرات لشرطة الأمم المتحدة والدعم المقدم إلى دائرة الشرطة الوطنية في جنوب السودان

بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال

- 1 - مراجعة إدارة المرافق والصحة والسلامة المهنيين في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال
- 2 - مراجعة الأمن السيبراني في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال
- 3 - مراجعة سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة لها في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال
- 4 - مراجعة أنشطة الشراء في مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال
- 5 - مراجعة استخدام وإدارة العقود في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال
- 6 - مراجعة عمليات مراقبة التحركات في مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

- 1 - مراجعة أنظمة الطائرات المسيّرة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي
- 2 - مراجعة النظام المركزي لإدارة الهوية في الأمانة العامة
- 3 - مراجعة نظام تتبع إدارة الحالات، المعروف سابقا باسم نظام تتبع حالات سوء السلوك
- 4 - مراجعة النظام الإلكتروني لإدارة الوقود في مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي
- 5 - مراجعة أمن البريد الإلكتروني في الأمانة العامة

المرفق الثاني

موجز مهام شعبة التفتيش والتقييم للفترة 2023/2022*

من المتوقع إنجاز خمسة تقييمات في الفترة 2023/2022:

- 1 - تقييم الدعم المقدم من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في مجال بسط سلطة الدولة وتحقيق الاستقرار وسيادة القانون
- 2 - تقييم الدعم المقدم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في مجال بسط سلطة الدولة وتحقيق الاستقرار وسيادة القانون
- 3 - تقييم الدعم المقدم من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في مجال بسط سلطة الدولة وتحقيق الاستقرار وسيادة القانون
- 4 - تقييم مواضيعي للشباب والسلام والأمن
- 5 - تقييم مواضيعي للأمن المناخي

ومن المتوقع البدء بخمسة تقييمات في الفترة 2023/2022 على أن تُنجز في الفترة 2024/2023:

- 1 - تقييم قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يحدد العنصر لاحقاً)
- 2 - تقييم قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي (يحدد العنصر لاحقاً)
- 3 - تقييم بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (يحدد العنصر لاحقاً)
- 4 - تقييم مواضيعي (يحدد الموضوع لاحقاً)
- 5 - تقييم التقرير التوليقي عن سيادة القانون في عمليات حفظ السلام

* القائمة إرشادية وقابلة للتغيير نتيجة عوامل مختلفة.